

Distr.: General
13 August 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ٧٠ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل
حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة
لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان
والحرّيات الأساسية

الآثار المترتبة على الدول من جراء الدين الخارجي وغيره من
الالتزامات المالية الدولية فيما يتعلق بالتمتع الكامل بجميع حقوق
الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تقرير سيفاس لومينا، الخبير
المستقل المعني بالآثار المترتبة على الدول من جراء الدين الخارجي وغيره من الالتزامات المالية
الدولية فيما يتعلق بالتمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية، المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان ٥/١١ و ١٠/٢٠.

* A/67/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

100912 070912 12-46152 (A)



تقرير الخبير المستقل المعني بالآثار المترتبة على الدول من جراء الدين الخارجي وغيره من الالتزامات المالية الدولية فيما يتعلق بالتمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

موجز

عادة ما ترهن المؤسسات المالية الدولية تقديم القروض والمنح وحزم تخفيف أعباء الديون بتنفيذ البلدان المقترضة إصلاحات اقتصادية تنطوي في كثير من الأحيان على سياسات تضيقية على صعيدي الاقتصاد الكلي والمالية العامة، وتخفيضات في الإنفاق الحكومي، وإصلاحات للقطاع العام، وخصخصة للخدمات العامة، وتحرير للتجارة. ويشرح هذا التقرير كيفية تسبّب هذه السياسات، الضارة في كثير من الأحيان، في الانتقاص من قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها على صعيد حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وإعمالها، كما يشرح كيفية إسهام هذه السياسات في إفقار ملايين البشر حول العالم.

ويدفع التقرير بحجة أن النساء يتأثرن على نحو غير متناسب بالديون وما يتصل بها من مشروطيات، وأن الديون وما يتصل بها من سياسات إصلاح اقتصادي قد أسهمت في الكثير من السياقات إسهاما كبيرا في إفقار المرأة وتهميشها، حيث جعلت الخدمات الاجتماعية الأساسية أبعد عن متناول المرأة مما هي عليه أصلا، وعمّقت عدم المساواة بين الجنسين، وأسهمت في تأنيث الفقر. وهو يسلط الضوء على حقيقة أن معظم فقراء العالم - ستة من كل ١٠ - هم من النساء، وأن هذا العامل، إلى جانب إقصاء المرأة بشكل روتيني عن عمليات صنع القرار على جميع المستويات، يزيد من شدة تضررها من الآثار السلبية للسياسات المذكورة أعلاه ومن المشروطيات التي تُفرض عند اعتمادها.

ويوصي التقرير بأن تعالج الدول تأثر النساء غير المتناسب بالديون وما يتصل بها من مشروطيات سياساتية عن طريق جملة أمور منها الوفاء الكامل بالتزاماتها المتعلقة بحقوق المرأة من خلال اعتماد السياسات والاستراتيجيات المراعية للمنظور الجنساني. وهو يدعو المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الجهات المقرضة إلى وضع حد لممارسة ربط القروض وبرامج تخفيف أعباء الديون بمشروطيات سياساتية ضارة.

المحتويات

| الصفحة | |
|--------|--|
| ٤ | أولا - مقدمة |
| ٦ | ثانيا - الإطار التحليلي |
| ١٢ | ثالثا - أثر الديون وما يتصل بها من مشروطيات سياساتية على حقوق المرأة |
| ١٤ | ألف - التدابير التقشفية |
| ١٨ | باء - المخصصة |
| ١٩ | ١ - الحق في الصحة |
| ١٩ | ٢ - الحق في التعليم |
| ٢٠ | ٣ - الحق في المياه والصرف الصحي |
| ٢١ | ٤ - الحق في العمل |
| ٢٢ | جيم - تحرير التجارة |
| ٢٢ | ١ - فرص الحصول على الأراضي وأسباب الرزق |
| ٢٥ | ٢ - الأمن الغذائي |
| ٢٧ | دال - عدم المشاركة والافتقار إلى فرص الوصول إلى المعلومات |
| ٢٧ | هاء - الفقر وعدم المساواة بين الجنسين |
| ٢٨ | رابعا - تأثير إلغاء الديون |
| ٣٠ | خامسا - الاستنتاجات والتوصيات |

أولا - مقدمة

١ - تؤثر أعباء الديون الخارجية المفرطة سلبا على إعمال حقوق الإنسان وعلى التنمية في البلدان المدينة من خلال تحويلها وجهة الموارد عن توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، ومن خلال المشروطيات السياسية^(١) التي تكون الآليات الدولية لتخفيف أعباء الديون مرهونة بها.

٢ - وثمة أدلة كثيرة على أن تحويل وجهة الموارد الوطنية الشحيحة من توفير الخدمات الأساسية في مجالات التعليم والرعاية الصحية والبنى التحتية إلى خدمة الدين ينتقص كثيرا من قدرة العديد من البلدان النامية الفقيرة على هئية الظروف المؤاتية لإعمال حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو لإحراز تقدّم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية^(٢). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشروط التي غالبا ما تُفرض لتأهل البلدان المدينة للحصول على القروض أو لتخفيف أعباء ديونها لا تنتقص فقط من ملكية البلد لاستراتيجيات تنميته الوطنية^(٣)، بل وتُملي على البلد في كثير من الأحيان إجراء مزيد من التخفيضات في الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية وتنفيذ إصلاحات اقتصادية أخرى، ومنها سياسات الخصخصة وتحرير التجارة، لتوليد أموال لخدمة الدين. وفي ظل هذه الظروف، يتم تهديد أو انتهاك العديد من حقوق الإنسان، ومنها الحق في التعليم والصحة والسكن اللائق والعمل والغذاء والماء والصرف الصحي، ويواجه ملايين البشر ظروفًا معيشية أسوأ من ذي قبل.

(١) يُقصد بمصطلح "المشروطيات" مقاييس أداء مستهدفة وإصلاحات سياسية ومؤسسية يكون على الدولة المدينة تحقيقها أو تنفيذها لكي تحصل (أو تستمر في الحصول) على قروض أو إعانات للتخفيف من أعباء قروض قديمة.

(٢) الفقرة ٨٧ من الوثيقة A/HRC/12/WG.2/TF/2؛ وانظر أيضا International Development Association (IDA) and International Development Association (IDA) and IMF, "Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative and Multilateral Debt Relief Initiative (MDRI); "Status of Implementation and Proposals for the Future of the HIPC Initiative", 8 November 2011; and WHO and UNICEF, "Countdown to 2015 Decade Report".

(٣) انظر على سبيل المثال Sabine Michalowski, "Sovereign Debt and Social Rights – Legal Reflections on a Difficult Relationship," Human Rights Law Review, vol. 8, No. 1 (2008), p.5; و Noel G. Villaroman, "A fate worse than debt: an alternative view of the right to development and its relevance to the external debt problem of developing countries," unpublished thesis, Monash University, Australia, 2010, pp. 65-69. المتعارف عليه على نطاق واسع أن ملكية البلدان لاستراتيجيات تنميتها الوطنية هي الأساس لفعالية كل من التنمية والمعونة، انظر: UNCTAD, The Least Developed Countries Report 2010: Towards a New International Development Architecture for LDCs (United Nations publication, Sales No. E.10.II.D.5).

٣ - وليست آثار خدمة الدين والمشروطيات السياسية بالآثار المحايدة تجاه النوع الجنساني. فنظرا لدور المرأة التقليدي في المجتمع، ولأشكال التمييز المتعددة التي تعاني منها، فإنها تتأثر على نحو غير متناسب بالديون وما يرتبط بها من سياسات لإعادة الهيكلة الاقتصادية. فكثرة أعداد النساء المشتغلات بالعمل غير الرسمي، وعبء العمل الثقيل الملقى على عاتقهن، ودورهن في رعاية الأطفال وأفراد الأسرة من المرضى وكبار السن، ومحدودية فرص حصولهن على الأراضي والممتلكات والضمان الاجتماعي، ودورهن الأساسي في توفير الغذاء والماء لأسرهن، وكثرة أعداد العاملات منهن في زراعة الكفاف، كلها أمور تجعل النساء شديداً تتأثر بالعسر الاقتصادي المرتبط بالديون والتدابير التقشفية (A/64/279).

٤ - وتترتب على إجراءات التعامل مع أزمات الديون التي تنطوي على تخفيضات في الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية، وتقليص لحجم جهاز الدولة، وتحرير للتجارة وأسواق العمل آثاراً تمسّ المرأة في المقام الأول عن طريق جملة أمور، منها: تقليص فرص حصولها على الرعاية الصحية والتعليم والماء والطعام؛ وتقليص حمايتها بشبكات الضمان الاجتماعي التي صُمم معظمها بهدف حماية المعيلين الذكور؛ وحملها على الاشتغال بأعمال خطيرة وغير مضمونة في الاقتصاد غير الرسمي؛ وإلقاء مزيد من مسؤوليات رعاية الأسرة على عاتقها.

٥ - وعند تصميم الغالب الأعمّ من النماذج الاقتصادية التي عادة ما تُعتمد للتعامل مع مشاكل الديون، يولى الاعتبار للممارسات والمؤسسات التي تشكل قوام الاقتصاد الرسمي للبلد. غير أنه في أكثر البلدان، وبالأخص البلدان النامية، يجري معظم النشاط الاقتصادي والمشاركة الاجتماعية للمرأة في إطار الاقتصاد غير الرسمي. وبالتالي لا يراعى عند وضع النماذج الاقتصادية والميزانيات تلبية احتياجات المرأة إلا في ما ندر. ويسبّب هذا اتساعاً متزايداً أبداً للفجوة بين الرجل والمرأة في فرص التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي فرص المشاركة الكاملة والنشطة في الحياة العامة والتنمية الاجتماعية.

٦ - وهذا التقرير، الذي يستمد إطاره التحليلي من عدد من مبادئ حقوق الإنسان، ألا وهي مبادئ المساواة وعدم التمييز والمشاركة، يتناول أثر الديون الخارجية وما يتصل بها من مشروطيات سياسية على أعمال حقوق المرأة، ولا سيما حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثانياً - الإطار التحليلي

٧ - تعد مبادئ المساواة وعدم التمييز والمشاركة من العناصر الأساسية لقانون حقوق الإنسان، ويعدّ التقييد بما على نحو شامل أمراً بالغ الأهمية لتمتع النساء بحقوق الإنسان^(٤). وفي سبيل الحدّ من أوجه عدم المساواة القائمة بين الرجل والمرأة، ثمة التزام على جميع الدول بضمان عدم التمييز^(٥). ويعدّ هذا الالتزام الشامل لقطاعات متعددة التزاماً آنياً وملزماً لجميع الدول بغضّ النظر عن مستويات تنميتها، بل إنه يظلّ قائماً في أوقات الندرة الشديدة للموارد^(٦). وبينما على الدول التزام بمعالجة التمييز المباشر الكامن في القوانين والسياسات والممارسات التي تمسّ النساء بشكل صريح، فإن عليها أيضاً معالجة أي تمييز غير مباشر يكون موجوداً في التدابير أو الممارسات المعمول بها في الحيز العام أو الخاص وتكون محايدة في ظاهرها ولكنها تضرّ بالنساء في واقع الأمر^(٧).

٨ - وبناءً على ذلك، فإن ضمان عدم التمييز ضد المرأة يستلزم إلغاء القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتطبيق مبدأ المساواة وعدم التمييز في جميع القوانين والسياسات، وإعطاء أولوية لاحتياجات المرأة، وتيسير مشاركة المرأة في صنع القرار بشأن السياسات والقضايا التي تؤثر على حياتها، وتخصيص نصيب عادل من الموارد والخدمات لضمان أعمال حقوق المرأة وضمان تقيّد الجهات الخاصة بمحظر التمييز ضد المرأة.

٩ - وتعني المساواة وعدم التمييز كذلك الالتزام بالاعتراف بالاحتياجات الخاصة للمرأة وبأوجه اختلافها عن الرجل، والالتزام بمراعاة هذه الأمور. فالإلزام بمعاملة من هم سواء معاملةً متساويةً ينصبّ على القواعد الرسمية ذات الطابع الإقصائي. غير أن الحماية من التمييز أمر يتطلب ما هو أبعد من ذلك، فينبغي أن تكون هناك أيضاً بعض التدابير الخاصة أو إجراءات "العمل الإيجابي" لتصحيح الأوضاع الناشئة عن تراكم التأثيرات السلبية لأوجه انعدام المساواة الهيكلية والتاريخية التي تحول دون تمتع المرأة بحقوقها. فهذا قد يساعد على توفير فرص متكافئة للجميع وتحقيق المساواة في المعاملة بين المرأة والرجل بشكل يُعتدّ به^(٨).

(٤) انظر الفقرة ٢ من الوثيقة E/C.12/GC/20.

(٥) انظر على سبيل المثال المادة ٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ والمادة ٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والمادة ٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

(٦) انظر الفقرة ٢٩ من الوثيقة CEDAW/C/GC/28؛ والفقرة ١ من التعليق العام رقم ٣ للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والفقرتين ٧ و ١٣ من الوثيقة E/C.12/GC/20.

(٧) الفقرة ١٦ من الوثيقة CEDAW/C/GC/28 والفقرة ١٠ من الوثيقة E/C.12/GC/20.

(٨) انظر الفقرتين ٩ و ١٢ من الوثيقة E/C.12/GC/20.

وفي هذا الصدد، تؤكد الفقرة ١ من المادة ٤ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على ضرورة اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة للتعجيل بتحقيق المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة^(٩).

١٠ - وتتجسد مبادئ المساواة وعدم التمييز والمشاركة في الإطار القانوني الدولي الشامل المتصل بحقوق الإنسان، فهو يركّز على ضمان تمتع الجميع بحقوق الإنسان كافة، وعلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وبالإضافة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ثمة صكوك دولية أخرى تتضمن أحكاماً صريحة تكفل للمرأة التمتع بما يكرّسه الصك من حقوق بالتساوي مع الرجل، ومن هذه الصكوك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

١١ - وقد بلورت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة معنى عدم التمييز الجنساني. فبموجب الاتفاقية، تُلزم الدول الأطراف باعتماد القوانين والسياسات والخطط والبرامج الرامية إلى القضاء على الأشكال الكثيرة والمتنوعة لما تواجهه المرأة من تمييز جنساني. وكفّلت الاتفاقية تمتع الرجل والمرأة بحقوق متساوية في جملة أمور منها التعليم، والعمل وما يتصل به من استحقاقات، والضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية^(١٠).

١٢ - وبموجب المادة ٧ من الاتفاقية، يتعين على الدول الأطراف اتخاذ جميع التدابير المناسبة التي تكفل للمرأة التساوي مع الرجل في حق المشاركة في صياغة سياسات الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسات، وفي شغل المناصب العامة.

١٣ - وأولت الاتفاقية اهتماماً خاصاً لأوضاع المرأة الريفية، وحثت الدول على أن تضع في اعتبارها الدور الذي تؤديه المرأة الريفية في إدامة حياة الأسرة من الناحية الاقتصادية، بما في ذلك عملها في قطاعات الاقتصاد غير النقدية^(١١). وقد حثت الاتفاقية الدول الأطراف على: اتخاذ جميع التدابير المناسبة لكي يُكفل للمرأة بوجه عام، والمرأة الريفية على وجه الخصوص: (أ) التمتع بظروف معيشية لائقة، ولا سيما فيما يتعلق بالإسكان والمرافق الصحية، والإمداد بالكهرباء والمياه، والنقل والمواصلات؛ (ب) والمشاركة في وضع وتنفيذ الخطط الإنمائية على جميع المستويات؛ (ج) والوصول إلى مرافق الرعاية الصحية الملائمة

(٩) انظر التوصية العامة رقم ٢٥ (٢٠٠٤) للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

(١٠) انظر المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

(١١) المرجع نفسه، المادة ١٤.

وبرامج الضمان الاجتماعي؛ (د) وفرص الحصول على الائتمانات والقروض الزراعية، وتسهيلات التسويق، والتكنولوجيا؛ (هـ) والمساواة في المعاملة في مشاريع إصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي وكذلك في مشاريع التوطين الريفي^(١١).

١٤ - ومن الوثائق الدولية البارزة الأخرى التي تتناول حقوق المرأة إعلان ومنهاج عمل بيجين الذي اعتمد في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين عام ١٩٩٥، وإعلان بيجين + ٥ السياسي الذي اعتمد في استعراض السنوات الخمس للمؤتمر العالمي الرابع عام ٢٠٠٠، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية (٢٠٠٨)، واتفاقيات شتى لمنظمة العمل الدولية^(١٢).

١٥ - وفي إعلان بيجين، أعلنت الدول الأعضاء التزامها بضمان إعمال حقوق المرأة وتنفيذ ورصد السياسات والبرامج المراعية للمنظور الجنساني، بما في ذلك برامج التنمية، بمشاركة كاملة للمرأة. وسلط الإعلان الضوء على دور المرأة كعامل من عوامل التنمية وكمساهم رئيسي في الاقتصاد ومكافحة الفقر، سواء من خلال عملها المدفوع الأجر أو غير المدفوع الأجر. وشدد الإعلان على أن الكثير من النساء، على الرغم من دور المرأة الحيوي في المجتمع، يُحرمن من فرص التعليم والعمل والإسكان وأسباب الاكتفاء الذاتي الاقتصادي، ويجري إقصاؤهن عن عمليات صنع القرار. وعلاوة على ذلك، فإن الأسر التي تكون الأم هي معيها الرئيسي تكون غالباً من أفقر الأسر بسبب التمييز في الأجور، وأنماط التمييز المهني في أسواق العمل، وغير ذلك من الحواجز الجنسانية. وتقلل هذه المعوقات من إمكانات مشاركة المرأة في مجتمعاتها وإسهامها في التنمية. ولهذا الأسباب، يحث منهاج عمل بيجين الدول على تعزيز استقلال المرأة ورفع عبء الفقر عن كاهلها من خلال معالجة الأسباب الهيكلية للفقر وضمان مساواتها بالرجل في الحصول على الموارد الإنتاجية والفرص والخدمات العامة. فبذا اعترف المنهاج بأن تمكين المرأة عامل بالغ الأهمية للقضاء على الفقر^(١٣).

١٦ - وكذلك تناول المنهاج بصورة شاملة مسألة الديون وتأثيرها على المرأة. فقد أكد على أن الديون الخارجية وبرامج التكيف الهيكلي أثرت على المرأة بصورة مباشرة، وبشكل رئيسي نتيجة لتخفيض الإنفاق الاجتماعي ونقل المسؤوليات من الحكومات إلى النساء.

(١٢) من الصكوك الرئيسية لمنظمة العمل الدولية الاتفاقية رقم ١١١ (١٩٥٨) بشأن التمييز في التوظيف والمهن، والاتفاقية رقم ١٠٠ (١٩٥١) بشأن المساواة في الأجور، والاتفاقية رقم ١٥٦ (١٩٨١) بشأن العمال ذوي المسؤوليات العائلية، والاتفاقية رقم ١٨٣ (٢٠٠٠) بشأن حماية الأمومة.

(١٣) المرجع نفسه، الفقرة ٤٩.

واعترف المنهاج كذلك بأنه لدى اعتماد السياسات الاقتصادية، بما فيها سياسات التكيّف الهيكلي، لا يُؤخذ تأثيرها على المرأة بعين الاعتبار دوماً، وأُعرب فيه عن القلق إزاء استمرار هميش المرأة الريفية وتخلّفها عن ركب التنمية الاقتصادية في هذا السياق. وبشكل أكثر تحديداً، أشار المنهاج إلى أن مستويات الاستدانة الخارجية الثابتة والمستعصية وبرامج التكيّف الهيكلي من بين أسباب زيادة فقر المرأة، وهو الأمر المتصل بشكل مباشر كذلك بغياب الفرص الاقتصادية والموارد والتعليم وخدمات الدعم. وأوصى المنهاج بناء على ذلك بأن تقوم الدول بتحليل السياسات والبرامج، بما فيها سياسات التكيّف الهيكلي والحلول المطروحة لمشاكل الديون، من منظور جنساني يراعي جملة أمور منها التأثير على معدّلات الفقر في صفوف النساء وعلى عدم المساواة بين الجنسين. وأوصى المنهاج كذلك بأن تقوم الدول بتخصيص الموارد العامة لتعزيز الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة، وأن تتعاون مع المؤسسات المالية الدولية على إيجاد حلول لمشاكل الديون الخارجية تسمح بتمويل البرامج الرامية إلى النهوض بالمرأة وتمكينها ومساواتها بالرجل^(١٣).

١٧ - وينصّ الإعلان السياسي الذي اعتمد في استعراض السنوات الخمس لإعلان ومنهاج عمل بيجين (القرار د-٢٣/٢) على أن تنفيذ كل من منهاج العمل واستراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة ينبغي أن يتم من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج. وعلاوة على ذلك، فإن الإعلانين اللذين اعتمدهما لجنة وضع المرأة في استعراض السنوات العشر والسنوات الخمس عشرة شدّداً على أن التنفيذ الفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين أمر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية^(١٤). وبالمثل، شدّد قرار الجمعية العامة د-٣/٢٣ المتعلق بالإجراءات والمبادرات الأخرى لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، على أن تأثيرات برامج التكيّف الهيكلي والتكاليف الباهظة لخدمة الديون قد تسببت في تفاقم ظاهرة تآنيث الفقر وحدّت من قدرة الدول على تعزيز التنمية الاجتماعية وتوفير الخدمات الأساسية. وأشارت الجمعية كذلك إلى الصعاب المفرطة التي تواجهها المرأة نتيجة لإعادة الهيكلة الاقتصادية وسحب الخدمات التي تقدمها الدولة. وفي هذا الصدد، أشارت الجمعية إلى أن النساء هن أول من يفقدن عملهن في فترات الانحسار الاقتصادي، وأنهن ما زلن يعانين من انعدام التكافؤ في فرص الحصول على التدريب والأصول الإنتاجية. ودعت الجمعية إلى استعراض وتعديل وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية والاجتماعية لضمان تمتع المرأة بالمساواة في فرص الحصول على الموارد والخدمات الاجتماعية الأساسية^(١٥).

(١٤) الفقرة ٣ من الفصل الأول - أُلّف من الوثيقة E/CN.5/2005/11 و Corr.1، والفقرة ٣ من الفصل الأول - أُلّف من الوثيقة E/CN.5/2005/11 و Corr.1.

(١٥) الفقرة ٨ من القرار د-٢٣/٢، والفقرات ٣٧-٣٩ و ٧٤ (ج) من القرار د-٢٣/٣.

١٨ - ويؤكد إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية التزام الدول بالقضاء على التمييز الجنساني وتعزيز حقوق المرأة من خلال: (أ) القضاء على التمييز في أسواق العمل والأسواق المالية؛ (ب) والقضاء على التمييز في ملكية الأصول وفي حقوق الملكية؛ (ج) وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة؛ (د) وإعطاء المرأة الفرصة كاملة للحصول على الموارد الاقتصادية بالتساوي مع الرجل؛ (هـ) وتعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في البرامج الاقتصادية وإصلاح القوانين وخدمات دعم الأعمال؛ (و) وتشجيع اعتماد أنماط الإدارة العامة المراعية للمنظور الجنساني عبر سبل منها نظم الميزنة الجنسانية^(١٦).

١٩ - وفي قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٦٢ بشأن دور المرأة في التنمية وقرارها ١٣٦/٦٢ بشأن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية، شجعت الجمعية على: (أ) خلق فرص لتمكين المرأة اقتصادياً؛ (ب) والتخفيف من الأعباء اليومية التي تستهلك الكثير من وقت المرأة، (ج) واعتماد الإصلاحات القانونية والإدارية اللازمة لضمان تمتع المرأة الريفية بكامل الحق في تملك الأراضي وغيرها من الممتلكات، وفي الحصول على الائتمان والوصول إلى الأسواق المالية، وفي الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيات ذات الصلة^(١٧).

٢٠ - وكذلك تناولت الأهداف الإنمائية للألفية وهيئات معاهدات حقوق الإنسان قضايا المساواة وعدم التمييز والمشاركة من زاوية اتصالها بإعمال حقوق المرأة. وكذلك أصدرت هيئات معاهدات حقوق الإنسان ملاحظات بشأن تأثر المرأة بالديون وما يتصل بها من إصلاحات للسياسات الاقتصادية.

٢١ - وينصّ الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية على ضرورة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مع التركيز على ضرورة ضمان تكافؤ الفرص من خلال إتاحة فرص الحصول على التعليم للبنات وإضفاء الاستقرار على عمل المرأة في القطاع الزراعي. ومن المتعارف عليه على نطاق واسع أن إحراز التقدم نحو تحقيق الهدف ٣، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إنما هو عامل رئيسي لتحقيق أهداف أخرى ومنها الهدف ٨ الذي يتناول الديون الخارجية.

٢٢ - وقد لاحظت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في توصيتها العامة رقم ٢٣ أن دور المرأة عادة ما يكون محصوراً في الحيز الخاص أو المنزلي اللذين ينظر إليهما معظم المجتمعات نظرة دونية. وقد كان حصر المرأة في هذا الدور، إلى جانب تحمّلها عبء عمل

(١٦) الفقرة ١٩ من مرفق القرار ٢٣٩/٦٣.

(١٧) الفقرة ١ من القرار ٢٠٦/٦٢، والفقرة ٢ (ف) من القرار ١٣٦/٦٢. انظر أيضاً القرارات ١٢٩/٦٦ و ٢١٦/٦٦.

مزدوج (في المنزل والعمل) وتبعيتها الاقتصادية للرجل، عاملاً أسفر تقليدياً عن إقصاء المرأة عن عمليات صنع القرارات السياسية وعن الحياة العامة، وذلك رغم دورها الأساسي في إدامة حياة الأسرة والمجتمع، ورغم مساهمتها الحيوية في التنمية. وفي هذا السياق، أكدت اللجنة على ضرورة المساواة بين الرجل والمرأة في المجالين السياسي والاقتصادي، وعلى ضرورة إعطاء المرأة دوراً نشطاً في عمليات صنع القرار على جميع المستويات. أمّا بالنسبة لأوضاع المرأة الريفية تحديداً، فقد أكدت اللجنة كذلك، في توصيتها العامة رقم ٢٤، على ضرورة اتخاذ الدول جميع الخطوات اللازمة لإتاحة المجال، مادياً واقتصادياً، لحصول المرأة الريفية على الموارد الإنتاجية.

٢٣ - وأكدت اللجنة في توصيتها العامة رقم ٢٨ على أنه لمنع التمييز، ينبغي بذل العناية الواجبة فيما يتعلق بأنشطة الجهات الخاصة العاملة في مجالات التعليم والتوظيف والرعاية الصحية، وفي أي مجال آخر تقدّم فيه خدمات من جهات فاعلة غير حكومية، كالقطاع المصرفي وقطاع الإسكان على سبيل المثال^(١٨).

٢٤ - وكذلك تناولت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة قضية الدين وتأييد الفقر. ففي الملاحظات الختامية للجنة على التقرير الدوري الثاني لغيانا لعام ٢٠٠١، لاحظت اللجنة أن تنفيذ برامج التكيّف الهيكلي وتزايد عبء الديون، إلى جانب عدم الاستقرار السياسي، كلها أمور أعاقَت إحراز التقدّم نحو الأعمال الكاملة لحقوق المرأة^(١٩).

٢٥ - وفي الملاحظات الختامية للجنة على التقريرين الدوريين السادس والسابع للبرتغال لعام ٢٠٠٨، تناولت اللجنة حقوق المنظمات النسائية في سياق التكيّف الهيكلي، وأكدت على أن إجراء إصلاحات كهذه للآليات الوطنية يجب ألا يحدّ من قدرة المنظمات النسائية على الإسهام في تنفيذ الاتفاقية أو يؤثر عليها سلباً^(٢٠).

٢٦ - وبالنسبة إلى أوضاع المرأة الريفية، أشارت اللجنة في ملاحظاتها الختامية على التقرير الدوري السادس للبرازيل في عام ٢٠٠٧ إلى وجوب أن يراعى في سياسات التنمية الريفية إدماج المنظور الجنساني ومعالجة الطابع الهيكلي لما تعانيه المرأة الريفية من فقر، وشجعت

(١٨) انظر أيضاً الفقرة ١٣ من الوثيقة CEDAW/C/GC/28؛ والفقرتين ٣ و ١٦ من التعليق العام رقم ١٦ للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(١٩) الفقرة ١٦١ من الوثيقة A/56/38.

(٢٠) الفقرة ٢٣ من الوثيقة CEDAW/C/PRT/CO/7.

الحكومة على التحرك في جملة مجالات منها الصحة العامة والتعليم ومحو الأمية وتنمية المشاريع والتدريب على المهارات والتمويل البالغ الصغر^(٢١).

٢٧ - وكذلك تناولت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قضية الضعف الاجتماعي والاقتصادي للمرأة. وأشارت اللجنة في تعليقها العام رقم ١٦ إلى أنه في سبيل احترام وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة يلزم أن تتحرى الدول العناية الواجبة إزاء الجوانب الجنسانية لدى اعتماد كل قانون أو سياسة أو تدبير إداري لضمان ألا تؤثر هذه الأمور سلباً على حقوق المرأة. وهذا يستتبع كذلك ضمان ألا يتسبب سلوك الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما فيها الشركات المخصصة جزئياً أو كلياً القائمة على توفير الخدمات العامة، في إعاقة تمتع المرأة بتلك الحقوق. وكذلك على الدول التزام بتعزيز تمتع المرأة بالمساواة في المشاركة في عمليات تخطيط التنمية وصنع القرارات، إلى جانب تمثيلها في المناصب العامة^(٢٢).

ثالثاً - أثر الديون وما يتصل بها من مشروطيات سياساتية على حقوق المرأة

٢٨ - استمدت المعلومات المعروضة في هذا الفرع من مجموعة من المصادر، منها المعلومات المقدمة إلى الخبير المستقل في أيار/مايو ٢٠١٢ من منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة في القانون والتنمية عن أثر الديون الخارجية على المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والملاحظات الختامية لهيئات المعاهدات (وخاصة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

٢٩ - وعادة ما تفرض المؤسسات المالية الدولية، وبالأخص البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصارف التنمية الإقليمية، على البلدان المقترضة إصلاح سياساتها كشرط للحصول على المنح والقروض والاستفادة من برامج تخفيف أعباء الديون^(٢٣). وعند ربط القروض وتدابير تخفيف أعباء الديون بالسياسات، فإنها غالباً ما تكون مرهونة بقيام البلد المقترض

(٢١) الفقرة ٣٢ من الوثيقة CEDAW/C/BRA/CO/6.

(٢٢) الفقرات ١٨ و ٢٠ و ٢١ و ٢٨ و ٣٠ من الوثيقة E/C.12/2005/4.

(٢٣) رغم زعم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أنهما قللا من عدد الشروط المربوطة بما يمنحان من قروض، تشير الدراسات إلى أنه لم يحدث تغيير يذكر في هذا الصدد. وما زالت القروض وتدابير التخفيف من أعباء الديون تُرهن بالشروط السياسية، بما في ذلك الخصخصة وتقليص الإنفاق العام وتحرير التجارة. انظر، على سبيل المثال: Nuria Molina and Javier Pereira, "Critical conditions: the IMF maintains its grip on low-income governments (European Network on Debt and Development, April 2008)؛ وانظر أيضاً B. Muchha, N. Molina, P. Chowta and S. Ambrose, "IMF financial package for low-income countries: much ado about nothing?" (2009).

بتنفيذ إصلاحات من قبيل: خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة (عما في ذلك مرافق توليد وتوزيع الكهرباء، ومرافق المياه، والاتصالات السلكية واللاسلكية)؛ وتقليص الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة؛ وتجميد الأجور؛ وفرض رسوم على الاستفادة من الخدمات الأساسية كالرعاية الصحية والتعليم؛ وتحرير التجارة (وهو ما ينطوي على إزالة أو تخفيض إعانات الدعم والتعريفات الجمركية على الواردات وتشجيع الصادرات)؛ وإلغاء الضوابط المنظمة للاستثمارات؛ وإجراء إصلاحات للسياستين المالية والنقدية (الالتزام الصارم باستهداف مستويات معينة للتضخم، ومراكمة احتياطات النقد الأجنبي، وتخفيض قيمة العملة، وزيادة حجم الائتمان المحلي)؛ وإجراء إصلاحات ضريبية (مثل فرض ضريبة القيمة المضافة وغيرها من الضرائب التنزلية، ومنح الإعفاءات الضريبية للشركات الأجنبية)؛ وإصلاح الأراضي (مثل تغيير القوانين الحاكمة لتملك الأجانب للأراضي).

٣٠ - ومع أن هذه المشروطيات تُفرض بدعوى استهداف تعزيز النمو الاقتصادي والرخاء وإعادة إكساب البلدان المقترضة القدرة على خدمة الديون^(٢٤)، فقد تبين من بعض البحوث أنها في واقع الأمر تؤثر سلباً على أعمال حقوق الإنسان في الأجل الأطول، وأنها أسهمت في زيادة الفقر وتهميش الفقراء في الكثير من البلدان المدينة^(٢٥). ومن بين الآثار السلبية المترتبة على الشروط السياسية التي تُرهن بها القروض وتدابير التخفيف من أعباء الديون تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة البطالة، وتدمير شبكات الضمان الاجتماعي، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وانخفاض الدخل الحقيقية لدى الأسر الفقيرة، وتساعد مستويات الفقر. وكذلك تحدّ الشروط السياسية من الاستثمار في الخدمات الاجتماعية الأساسية وتقوّض جهود التخفيف من أعباء الديون^(٢٦).

٣١ - ونظراً لما تعانيه المرأة في العديد من البلدان الفقيرة من ضعف وتهميش، فهي تتأثر على نحو غير متناسب بالديون وما يتصل بها من إعادة هيكلة اقتصادية. وتشمل الآثار الاجتماعية المترتبة على التزامات الديون والتباطؤ الاقتصادي عمل المرأة وأجرها وفرص

(٢٤) انظر IMF, Factsheet: IMF Conditionality, 30 March 2012 .(www.imf.org/external/np/exr/facts/conditio.htm)

(٢٥) انظر على سبيل المثال: Peter Hardstaff, 'Treacherous conditions: how IMF and World Bank Policies tied to debt are undermining development', (2008); Jeffrey D. Sachs, *The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time* (Penguin Press, 2005); and Martin J. Dent and Bill Peters, *The Crisis of Poverty and Debt in the Third World* (Ashgate, 1999)

(٢٦) انظر: John Weeks and Terry McKinley, "Does Debt Relief Increase Fiscal Space in Zambia? The MDG Implications", Country Study No. 5 (UNDP, International Poverty Centre, 2006)

حصولها على السلع والخدمات الأساسية، بل وربما تمتد إلى خفض مستويات استهلاك المرأة للسلع والخدمات بينما هي تحاول تعويض الانخفاض الذي لحق بدخل أسرتها. وعلاوة على ذلك، فكلما قلَّص حجم الخدمات الموفرة وفُرضت رسوم على الاستفادة منها بقصد توليد إيرادات إضافية للدولة، يكون على المرأة عادةً عبء سدّ الفجوة في الخدمات الموفرة. وصحيح أن هذا الأمر يمكن المجتمعات من استيعاب أزمات الديون، إلا أنه يزيد من إقصاء المرأة وتبعيتها. ومما يزيد الأوضاع سوءاً إغفال هذه البرامج للاعتبارات الجنسانية وعدم مراعاة الوضع الخاص للمرأة لدى تحديد استخدامات الموارد المقترضة من الخارج بوجه عام.

٣٢ - وتناقش في الفروع التالية التأثيرات الجنسانية المترتبة على المشروطيات السياساتية الشائعة.

ألف - التدابير التقشفية

٣٣ - غالباً ما يدفع المانحون المتعدّدو الأطراف ببرامج التقشف بدعوى أنها تعالج مشكلة العجز العام لدى البلدان المدينة، وعادة ما يكون هذا عن طريق تقليص كمّ الاستحقاقات والخدمات العامة التي توفّرها الدولة. ولطالما كانت هذه البرامج من السمات الثابتة في حزم القروض والتخفيف من أعباء الديون التي تعرضها المؤسسات المالية الدولية على البلدان النامية. غير أنه منذ عام ٢٠٠٩، تطبّق برامج التقشف الصارمة كذلك في البلدان المتقدمة النمو كشرط لخفض الدين العام بهدف معالجة العجز في الميزانية العامة الذي يُدفع بأنه ناتج عن الإفراط في الإنفاق على الرعاية الاجتماعية أثناء الأزمات المالية والاقتصادية، وكذلك بهدف تعزيز الانتعاش الاقتصادي. غير أن هناك شكوكاً حول فعالية مثل هذه التدابير.

٣٤ - ووفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فإن برامج التقشف المفروضة حالياً على بعض البلدان، أو التي فُرضت عليها في الماضي، قد أثرت سلباً إلى حدّ كبير على النمو الاقتصادي وموازن المالية العامة، فهي تُحدث تغييراً كبيراً في منظومات الإيرادات العامة، مما يقلل من فرص تحقيق أي من الآثار الإيجابية المرجوة^(٢٧). وتشير الأدلة المتاحة إلى أنه قد بولغ إلى حدّ كبير في تقدير الآثار الإيجابية لبرامج صندوق النقد الدولي. وبالمثل، تبين من دراسة أجرتها منظمة فريدريك-إيرت-ستيفتونغ (Friedrich-Ebert-Stiftung)

UNCTAD, *Trade and Development Report 2011: Post-crisis challenges in the world economy* (United Nations publication, Sales No. E11.II.D.3)

غير الهادفة للربح أن برامج التقشف المطبقة حالياً في أوروبا ينصبّ جلّ تركيزها على تقليص الإنفاق العام، وهو أمرٌ له تأثيرات سلبية على صعيد إعادة توزيع الدخل^(٢٨).

٣٥ - وفي تقرير صدر مؤخراً عن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بخصوص التدابير التقشفية، خلصت الجمعية إلى أنه من وجهة النظر الاقتصادية، "ليست التخفيضات في الإنفاق الحكومي أو شبكات الضمان الاجتماعي أو الأجور بالتدابير الفعالة لمواجهة أزمة الديون، فهي تؤثر بشكل خاص على الفئات الأقل دخلاً وتنتقص من قدرتها على الاستهلاك وعلى ضمان كفافها بنفسها"^(٢٩).

٣٦ - وعادة ما ينتقص تطبيق التدابير التقشفية من التمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ذلك أن التدابير التقشفية غالباً ما تُطبّق على الخدمات والبرامج الاجتماعية العامة، فتكون بالتالي أميل إلى التأثير على أناس هم في الأصل إمّا معتمدون على الرعاية الاجتماعية وإمّا محرومون منها. وفي البلدان التي طُبقت فيها التدابير التقشفية، تسببت هذه التدابير في حدوث ارتفاع ملحوظ في تكاليف الرعاية الصحية والتعليم، وهو ما ينتقص من التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ففي إسبانيا، على سبيل المثال، تجاوزت معدلات البطالة ٢٤ في المائة نتيجة للتدابير التقشفية.

٣٧ - وثمة أدلة على أن الأثر التراكمي للتدابير المتخذة على صعيد السياسة المالية يهدف تقليص صافي الإنفاق العام يمسّ المرأة على نحو غير متناسب، فيترك الكثير من النساء أفقر من ذي قبل^(٣٠). وتمثل مجالات الإنفاق التي عادة ما تُستهدف بالتخفيضات مجالات الرعاية الصحية^(٣١) والتعليم والمساعدة الاجتماعية والمشاريع الإنمائية وغير ذلك من أوجه الإنفاق الاجتماعي. ولما كانت المرأة أكثر اعتماداً من الرجل على الخدمات العامة والمساعدات الاجتماعية، فإنها تتأثر على نحو غير متناسب بتقليص الإنفاق المفروض في إطار التدابير

(٢٨) Arne Heise and Hanna Lierse, *Budget Consolidation and the European Social Model* (Friedrich Ebert Stiftung, March 2011).

(٢٩) Committee on Social Affairs, Health and Sustainable Development, "Austerity measures – a danger for democracy and social rights", (Council of Europe, Parliamentary Assembly, 2012).

(٣٠) انظر، على سبيل المثال، Fawcett Society Policy Briefing, "The Impact of Austerity on Women", March 2012.

(٣١) تتراوح تخفيضات الإنفاق الصحي بين تقليص أعداد الموظفين (وهم عادة من الإناث) إلى إغلاق مستشفيات وعيادات، وخاصة في المناطق الريفية، فُتحرم نساء كثيرات من فرص الحصول على الرعاية الصحية والأدوية التي هن في أمس الاحتياج إليها.

التشيفية^(٣٢). فعلى سبيل المثال، نتيجة تقليص الإنفاق العام على الرعاية الصحية، تضطر المرأة إلى تخصيص مزيد من الوقت لرعاية المرضى من أفراد أسرتها، مما يقلل من الوقت المتاح لها للعمل المدفوع الأجر^(٣٣). وكردّ فعل لهذه التخفيضات، تُضطر المرأة عادة إلى السعي إلى زيادة دخل الأسرة بالعمل لساعات أطول في القطاع غير الرسمي حيث الأشغال هي الأدنى أجراً، وتُضطر كذلك إلى زيادة ساعات عملها غير المدفوع الأجر لتعويض نقصان الخدمات العامة، وبالأخص الرعاية الصحية.

٣٨ - وبرامج التشفيف، التي عادة ما تشمل فرض رسوم على المستفيدين من الخدمات العامة الأساسية كالرعاية الصحية والتعليم لتكملة الإنفاق الحكومي أو الاستعاضة عن جزء منه، أو لمساعدة البلدان المدينة على جمع الأموال لخدمة الديون، إنما تتسبب في حرمان النساء والفتيات الفقيرات من خدمات ضرورية من قبيل التعليم الابتدائي ورعاية الصحة الإنجابية، وتقلّل من فرص حصولهن على الأدوية المضادة للفيروسات العكوسة. فأدى فرض الرسوم بالتالي إلى ارتفاع معدلات الوفيات النفاسية في كثير من البلدان، وإلى ارتفاع نسب الأمية في صفوف النساء والفتيات^(٣٢).

٣٩ - وصحيح أن الرسوم ربما توفر إيرادات تحتاجها نظم الرعاية الصحية بشدّة في البلدان النامية، إلا أنها قد تكون بمثابة تدير تنازلي، ذلك أن الأسر المعيشية الأقل دخلاً، وهي الأشد اعتماداً على مثل هذه الخدمات، ستُضطر إلى التضحية بنسبة أكبر من دخلها في سبيل الحصول عليها. وفي هذا السياق، يجدر إيلاء الاعتبار لحقيقة أن الرسوم قد تشي محتاجي الرعاية عن طلبها، وهذا ينطبق بشكل خاص على النساء الفقيرات. ففي ظل تفاوت الدخل وعدم كفاية فرص حصول المرأة على الموارد والأصول، قد تكون كلفة الرعاية، عندما يتعيّن على المرء دفعها من جيبه الخاص، خارج متناول المرأة^(٣٤). فالنساء، اللاتي يعتمدن على هذه الخدمات إلى حد كبير، قد لا يقدرن في الكثير من الحالات على دفع أي رسم، مهما كان رمزياً. وقد يكون لهذا انعكاساته في الأجل الطويل على تمتع المرأة بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(٣٢) انظر Gender Action, Gender Toolkit for International Finance-Watchers, February 2011.

(٣٣) Suzanna Dennis and Elaine Zuckerman, Gender Guide to World Bank and IMF Policy-Based Lending (Gender Action, 2006).

(٣٤) انظر: Priya Nanda, Gender dimensions of user fees: Implications for women's utilization of health care, Center for Health and Gender Equity, 2002.

٤٠ - وتفرض المشروطيات السياساتية على الحكومات في كثير من الأحيان زيادة الإيرادات من خلال فرض ضرائب تنازلية، كضرائب القيمة المضافة التي تُفرض على السلع والخدمات. ولكن هذه الزيادات في الضرائب، بما أنها تنطبق بالطريقة ذاتها على جميع شرائح المجتمع، تؤثر على الفقراء بشكل غير متناسب، ذلك أن هؤلاء سيتعين عليهم دفع نسبة أكبر من دخولهم في صورة ضرائب. ولما كانت المرأة أقل دخلا من الرجل في الغالب، ولما كانت تشكل القسم الأعظم من الفقراء، فإن الضرائب التنازلية تقتطع من دخلها نسبة أكبر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النساء الفقيرات والريفيات، وكذلك معيلات أسرهن، يتعرّضن لانخفاض في الدخل الحقيقي والقوة الشرائية نظرا لاضطرارهن إلى إنفاق مبالغ أكبر على الضروريات من طعام وخدمات. وفي ظل عدم كفاية الموارد، قد تُضطر المرأة إلى تقليل استهلاكها من الغذاء أو تقليل استفادتهن من الخدمات الضرورية لكي تتمكن من الإنفاق على أسرتهن.

٤١ - ويرى الخبير المستقل أنه تجنبا لأن تتسبب الضرائب التنازلية في تعميق انعدام المساواة بين الجنسين، ينبغي للدول إعفاء سلع من قبيل المواد الغذائية الأساسية والأدوية من ضريبة القيمة المضافة. فالأحرى بها زيادة الإيرادات من خلال تقليص الثغرات الضريبية التي تستفيد منها الشركات الخاصة وفرض ضرائب على أنشطة المضاربة المالية ومكافحة التهرب الضريبي^(٣٥).

٤٢ - وكثيرا ما تُضطر الحكومات المثقلة بالديون إلى تقليص إنفاقها بتقليل أعداد العاملين في القطاع العام أو تجميد الأجور في هذا القطاع لتوفير المال من أجل خدمة الديون. وغالبا ما تتحمل المرأة معظم تبعات ما يجري في إطار تدابير تقليص العجز من خفض لوظائف القطاع العام وللأجور والمعاشات، فهي غالبا ما تكون أول من يفقد عمله، وذلك نظرا لأنها تواجه أوضاعا تعاقدية غير منضبطة، ولأن المفترض في المجتمع هو أن الرجل هو المعيل. فعلى سبيل المثال، تشير تقديرات مكتب مسؤولية الميزانية في المملكة المتحدة أن القطاع العام سيفقد ٧١٠.٠٠٠ وظيفة بحلول عام ٢٠١٧ نتيجة لتقليص الإنفاق العام^(٣٦). وسيكون لهذه الوظائف المفقودة عظيم الأثر على المرأة، فهي تمثل ٦٤ في المائة من القوة العاملة في القطاع العام^(٣٧) وبدون عمل واستحقاقات اجتماعية ومعاشات، تسقط المرأة في رتبة الفقر أكثر وأكثر.

(٣٥) انظر Ha-Joon Chang and Ilene Grabel, *Reclaiming Development: An alternative economic policy manual* (ZedBooks, 2004).

(٣٦) Office for Budget Responsibility, "Economic and Fiscal Outlook", November 2011 (٣٦) [.http://cdn.budgetresponsibility.independentgov.uk/Autumn2011EFO_web_version_138469072346.pdf](http://cdn.budgetresponsibility.independentgov.uk/Autumn2011EFO_web_version_138469072346.pdf)

٤٣ - وقد ينتج عن استراتيجيات التأقلم مع تأثيرات خفض الإنفاق العام سحب الفتيات من المدارس لتكملة دخل الأسرة، وزيادة ممارسة البغاء، والاتجار بالنساء والفتيات، وارتفاع معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إلى جانب انتهاكات أخرى لحقوق المرأة كإنسان^(٣٣).

٤٤ - ويرى الخبير المستقل أن سحب الفتيات من المدارس كاستراتيجية للتأقلم لا يقلل فقط من فرصهن في الخروج من مصيدة الفقر، بل ويشكل حرقاً لمبادئ المساواة وعدم التمييز.

باء - الخصخصة

٤٥ - يعدّ توفير فرص الحصول على الخدمات الأساسية، كالرعاية الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي، من حقوق الإنسان الأساسية التي لا غنى عنها لرفاه الفرد. وفي البلدان النامية، جرى العرف على أن توفر الحكومات هذه الخدمات بالمجان أو بكلفة زهيدة. ولكن في سبيل تقليص الإنفاق الحكومي وتوليد إيرادات لخدمة الديون^(٣٧)، كثيراً ما تفرض المؤسسات المالية الدولية على البلدان المدينة خصخصة ملكية و/أو تشغيل المرافق والخدمات العامة كالمياه والصرف الصحي والكهرباء والرعاية الصحية والتعليم. وعادة ما تشتري هذه المرافق شركات خاصة من بلدان متقدمة النمو.

٤٦ - ولما كانت الشركات الخاصة تحركها دوافع الربحية، فإنها تنزع إلى التركيز على تحسين الكفاءة ومعدلات استرداد الكلفة. وكما يبين هذا الفرع، كثيراً ما تتسبب الخصخصة في ارتفاع الأسعار مما يحدّ من فرص حصول الفقراء على الخدمات الأساسية. ومن تبعات الخصخصة كذلك حدوث تدهور كبير في نوعية الخدمات.

٤٧ - ومن الجدير بالذكر أن التوصية العامة رقم ٢٨ للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة تؤكد على أنه لمنع التمييز ضد المرأة، يلزم بذل العناية الواجبة فيما يتعلق بأنشطة الجهات الخاصة العاملة في مجالات التعليم والتوظيف والرعاية الصحية، وكذلك في أي مجال آخر تقدّم فيه الخدمة بواسطة جهات غير تابعة للدولة.

(٣٧) من المبررات الأخرى للخصخصة الحاجة إلى توفير حوافز للاستثمار الأجنبي، إلى جانب الانطباع السائد بخصوص نقص الكفاءة في إدارة الدولة للخدمات والمؤسسات.

١ - الحق في الصحة

٤٨ - لقد تسببت خصخصة خدمات الصحة العامة وما انطوت عليه من فرض رسوم على المستفيدين من الخدمات في العديد من البلدان النامية في نقص توافر الخدمات الصحية للفئات الضعيفة، ومنها الفقراء والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والمشتغلون بالجنس والنساء الريفيات ونساء الشعوب الأصلية والعمال المهاجرون وغيرهم. ففي أحد البلدان، على سبيل المثال، بدا أن إصلاحات القطاع الصحي ذات المنحى السوقي، بما فيها الخصخصة وتمويل الخدمات بفرض الرسوم على المستفيدين أو عن طريق التأمين، تسببت في جعل الخدمات الصحية خارج متناول المرأة الريفية^(٣٨). فمن جملة فقراء البلد (حوالي ٤٧ في المائة)، تبلغ نسبة النساء ٧٠ في المائة، ويعيش أكثر من ٦٠ في المائة من هؤلاء النساء في المناطق الريفية.

٤٩ - وفي بلد آخر، تسببت خصخصة كل من المجلس الحكومي للتسويق واحتياطي الحبوب الاستراتيجي تلبيةً لشروط تخفيف أعباء الديون، إلى جانب الجفاف والسيول، في أزمة غذاء أفيد بأنها أضررت النساء والفتيات الريفيات اللاتي أصابهن اليأس على الزواج المبكر، بل واحتراف الجنس في بعض الحالات، وهو ما زاد من تعرضهن لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز^(٣٩).

٥٠ - وفي كثير من الحالات، تُضطر النساء والفتيات، نتيجة لارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، إلى ترك عملهن أو دراستهن لرعاية أقربائهن المرضى.

٥١ - وتتقلص فرص نساء الفئات المنخفضة الدخل في الحصول على الخدمات بسبب ارتفاع التكاليف، وكذلك وبسبب عدم التكافؤ بين الجنسين في فرص الحصول على الموارد والتحكم فيها. فتأنيث الفقر يخلق صعوبات تواجهها النساء تحديداً في السعي إلى تلقي خدمات الرعاية الصحية، بما فيها خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، عندما تتم خصخصة هذه الخدمات و/أو تُفرض رسوم على الاستفادة منها.

٢ - الحق في التعليم

٥٢ - تعتبر النساء أقل حظاً من الرجال في فرص التعليم، كما تقل فرصهن في الوصول إلى التكنولوجيات والمعلومات بوجه عام. ويشكل تقليص المتاح من الخدمة التعليمية نقلاً لقسم

(٣٨) Asia Pacific Forum on Women, Law and Development, "Trapped: Women Bound by the Chains of Debt" (2012). Submission to the Independent Expert

(٣٩) انظر Irene Phalula, "Malawi Food Crisis Hits Women Hardest," 8 December 2005, genderlinks .cited in "Gender Guide to World Bank and IMF Policy-Based Lending" (2006). www.genderlinks.org.za

لا يستهان به من عبء التعليم من الدولة إلى الأسرة. فعندما تنكمش الميزانيات تكون الأسر أميل إلى إعطاء الأولوية لتعليم البنين، لا البنات. ونتيجة لذلك، تكون البنات أكثر من البنين تعرّضا للسحب من المدارس لتوفير الرسوم وغيرها من تكاليف التعليم وللمساعدة في الأعمال المنزلية والبحث عن عمل لمساعدة الأسرة على تحمّل عبء زيادة النفقات. وللأسف، في الكثير جدا من الحالات لا تعود الفتاة إلى المدرسة بعد ذلك قط^(٤٠).

٥٣ - ونتيجة للعوامل المذكورة أعلاه، ثمة فجوة تعليمية آخذة في الاتساع بين الرجل والمرأة (A/64/279، الفقرة ٤٠). ولأمية المرأة تكلفة طويلة الأجل يجري توارث تأثيراتها على الأسر والمجتمعات من جيل إلى جيل ويصعب محوها. وكذلك يؤثر عدم كفاية التعليم سلباً على تمكين المرأة وعلى فرصها في المشاركة الكاملة في صنع القرار وفي الحياة العامة، حيث تعوزها المهارات اللازمة للاشتغال بمهن أفضل، ولا يكون بوسعها الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيات الأساسية التي تلزمها لتتوّي زمام الحياة الاجتماعية والاقتصادية والأسرية. فيمكن بالتالي أن يكون لعدم كفاية تعليم الإناث مضر اجتماعية لا يستهان بها، بما في ذلك تدني مستويات تغذية الأسرة، وارتفاع معدّلات وفيات الأطفال والأمهات، وكثرة الإنجاب.

٣ - الحق في المياه والصرف الصحي

٥٤ - تتولى المرأة في البلدان النامية المسؤولية الأولى عن جمع واستخدام وإدارة المياه لاستهلاك الأسرة، وكذلك المسؤولية عن التخلص من النفايات المنزلية. وقد كانت هذه الخدمات هدفاً للخصخصة في البلدان المثقلة بالديون. وعادة ما تنطوي خصخصة خدمات المياه على زيادة في الرسوم، فتمثل كلفة الماء قسماً أكبر من نفقات الأسر المعيشية الفقيرة. وتفيد المعلومات المستمدة من إحدى المنظمات غير الحكومية بأن الخصخصة تنطوي كذلك في بعض الحالات على تقليص الخدمات المقدّمة في بعض المناطق ونقل شبكات المياه إلى أماكن أخرى أكثر ربحية. وعندما يقع مصدر المياه في موقع بعيد عن المسكن، يكون على المرأة تخصيص مزيد من الوقت والجهد لجمع المياه؛ مما يضيّع عليها فرصة توظيف هذا الوقت

(٤٠) وفقاً للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ثمة أدلة من أزمات سابقة تشير إلى أن معدّلات إتمام التعليم الابتدائي تقل بنسبة ٢٩ في المائة للبنات و ٢٢ في المائة للبنين خلال حقبة الركود الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، فإن نسبة الإناث إلى الذكور في صفوف الطلاب تهبط خلال الأزمات بنسبة ٧ في المائة في التعليم الابتدائي، و ١٥ في المائة في التعليم الثانوي، و ٤٠ في المائة في التعليم العالي. انظر World Bank and IMF, *Global Monitoring Report 2010: The Millennium Development Goals after the Crisis*, (Washington, D.C., 2010).

في عمل أجدى. وفي المناطق الريفية، يظل الكثيرون بعد الخصخصة محرومين من مياه الشرب النظيفة، فتُجبر النساء على السفر لجمع المياه من الصنابير العمومية.

٥٥ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم إتاحة المجال الكافي للحصول على المياه يزيد كثيرا من الأعباء الملقاة على عاتق المرأة كمقدمة للرعاية وعائلة لأسرتها.

٥٦ - وكثيرا ما تُجبر النساء الفقيرات على استخدام مياه رديئة النوعية، فيتعرضن وأسرهن لخطر الإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق المياه. وهذا بديل مخيف بصفة خاصة، ذلك أن ٨٠ في المائة من جملة الأمراض ينتقل عن طريق المياه الملوثة^(٤١). وتستنفذ الأمراض المنقولة بالمياه هي الأخرى ميزانيات الأسر المحدودة، حيث تحوّل وجهة الأموال إلى تغطية النفقات الطبية و/أو شراء المياه من باعة التجزئة بأسعار باهظة.

٥٧ - وفي أحد البلدان، تم إلغاء الديون بشرط خصخصة هيئة المياه والصرف الصحي الخاصة بأكبر مدن قطر. فبيعت مرافق المياه إلى شركة سيتي ووتر (City Water) الخاصة، وهي مشروع مشترك بين شركات خاصة من بلدين أوروبيين والبلد المضيف. وقد ثبت أن هذه كانت سياسة كارثية، فهي جعلت الحصول على المياه أبعد عن متناول أفقر الناس، وذلك بسبب تقليص الخدمة وزيادة الرسوم في الوقت ذاته^(٤٢). وفي ظل هذا الظرف، أغفل المشروع مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالعلاقات الجنسية داخل الأسرة أو باحتياجات النساء والفتيات في هذه العملية، وذلك مع أن المرأة تتحمل المسؤولية الأولى عن جلب المياه. وحصدت الشركة وغيرها من بائعي المياه أرباح ارتفع أسعار المياه، بينما ظلت النساء والفتيات إما يمشين لمسافات طويلة لجلب المياه أو ينفقون جُلّ دخل أسرهن على المياه بدلا من إنفاقه على الاحتياجات الضرورية من الطعام والتعليم^(٤٣). فكان أن أمتت الحكومة نظام إمدادات المياه في عام ٢٠٠٥.

٤ - الحق في العمل

٥٨ - لقد أثرت خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة كذلك على عمل المرأة في كثير من البلدان. وغالبا ما يكون تحوّل الشركات من شركات عامة إلى خاصة متبوعا بعمليات إعادة هيكلة تنظيمية وتقليص لحجم الشركة. وقد أثرت هذه العمليات على المرأة بشكل غير

(٤١) UN-Women, UNIFEM Fact Sheet, "At a Glance - Women and Water" (٤١) www.unifem.org/materials/fact_sheets.php?Story.ID=289

(٤٢) Romilly Greenhil and Irene Wekiya, "Turning off the taps: Donor conditionality and water privatization in (٤٢) Dar es Salaam, United Republic of Tanzania (ActionAid International, September 2004).

متناسب، وذلك نظرا للتنميّات الجنسانية المتحرّزة في سوق العمل، إلى جانب زيادة تمثيل المرأة في القوة العاملة للقطاع العام. فغالبا ما تكون المرأة أول من يفقد عمله وآخر من يُعاد تعيينه، إذ يُفترض أنّها المعيل الثانوي للأسرة.

جيم - تحرير التجارة

٥٩ - إن تحرير التجارة^(٤٣)، مثله مثل الخصخصة، هو أحد الشروط السياساتية الرئيسية التي يُرهن بها تقديم المؤسسات المالية الدولية القروض أو حزم تخفيف أعباء الديون إلى البلدان النامية^(٤٤). وهو ينطوي على تدابير من قبيل إزالة الحواجز أمام الاستيراد، وإلغاء إعانات الدعم، وزيادة حجم الصادرات.

٦٠ - ولئن كان من المتوقع أن يساعد تحرير التجارة على تهيئة بيئة داعمة للتجارة والاستثمار، إلى جانب تحفيز الصناعات التصديرية، وكلها أمور تدرّ النقد الأجنبي المطلوب بشدة لخدمة الديون، فقد أدى إلى انخفاض إيرادات الدولة من التعريفات الجمركية، مما اضطر الحكومات إلى خفض الإنفاق لموازنة حساباتها. وكتدبير بديل، قد تعوَّض الحكومات عائدات التعريفات الجمركية المفقودة عن طريق زيادة الضرائب المحلية، ناقلة العبء مرة أخرى إلى المستهلك المحلي. وكما هو موضح أعلاه، تنشأ عن خفض الإنفاق العام وزيادة الضرائب المفروضة على المستهلك آثار سلبية على تمتع المرأة بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلاوة على ذلك، فإن تحرير التجارة، بإتاحته المجال لتدفق البضائع الأجنبية، إلى جانب خفض إعانات الدعم، يجعل من دخول الصناعات المحلية والمزارعين المحليين حلبة المنافسة أمرا مستحيلا. ولهذه العوامل تأثير سلبي على فرص عمل المرأة وعلى أمنها الغذائي، وهي ترفع مستويات الفقر بوجه عام.

١ - فرص الحصول على الأراضي وأسباب الرزق

٦١ - في معظم البلدان، تعدّ الأراضي من الأصول البالغة الأهمية، ولا سيما بالنسبة للفقراء. فحيازة الأراضي توفرّ مدخلا اقتصاديا للعبور إلى الأسواق ومدخلا اجتماعيا. وإلى جانب كون حيازة الأراضي مدخلا اقتصاديا واجتماعيا، فإنها تكفل للحائز الحق في موارد

(٤٣) للاطلاع على مناقشة مسألة تحرير التجارة وأثره على حقوق الإنسان، انظر الوثيقة A/65/260.

(٤٤) تبين من دراسة لوثائق نقطة اتخاذ القرار لـ ٢٦ بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن جميع الوثائق أوردت عمليات خصخصة، إما جارية وإما مستقبلية؛ وأشارت ٢٣ وثيقة إلى جهود بُذلت في الماضي لتحرير التجارة، وأشارت ١١ وثيقة إلى عملية تحرير تجارة حارية. انظر Peter Hardstaff, "Treacherous conditions: How IMF and World Bank policies tied to debt are undermining development", World Development Movement, May 2003.

أخرى كالمراعي والمياه والأشجار. وبالنسبة للكثيرين، يعني فقدان الأراضي وفرص الزراعة فقدان أسباب رزقهم.

٦٢ - وقد أثر تحرير التجارة في العديد من البلدان النامية على فرص المجتمعات المحلية في حيازة الأراضي. وقدمت بعض الوكالات المتعددة الأطراف والإقليمية التمويل والمساعدة التقنية لتحرير قطاع الأراضي من الضوابط التنظيمية بهدف تسهيل الاستثمار المباشر الأجنبي. وفي بعض البلدان، أحدث تحرير حيازات الأراضي من الضوابط التنظيمية وخصخصتها تغييرات في توزيع الأراضي وممارسات الزراعة المحلية، وأحل محاصيل جديدة محل نباتات الشعوب الأصلية. وانتقص هذا من فرص المجتمعات المحلية في الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية والأغذية المحلية التقليدية.

٦٣ - فعلى سبيل المثال، تبين من دراسة أجراها معهد أوكلاند مؤخرا أن البنك الدولي، من خلال مجموعة من سياسات الاستثمار المباشر الأجنبي، قد سهّل الاستحواذ على الأراضي، وغالبا ما كان هذا لصالح الاستثمار المؤسسي في الأعمال التجارية الزراعية الكبيرة الحجم. وكانت هذه الاستحواذات في الغالب غير خاضعة للضوابط التنظيمية، وهي لم تعد على المجتمعات المحلية إلا بالقليل من المكاسب التي وُعدت بها. بل إنها في واقع الأمر تجبر آلاف المجتمعات الزراعية الصغيرة على مغادرة أراضي الأجداد، وتتسبب في دمار البيئة وانعدام الأمن الغذائي^(٤٥). وكذلك فإن الاستحواذ على الأراضي على هذا النحو لا يمثل لمبادئ البنك بخصوص توخي المسؤولية في أنشطة الاستثمار الزراعي الكبير الحجم^(٤٦).

٦٤ - وكان لتحرير حيازة الأراضي من الضوابط التنظيمية أثر سلبي على النساء بشكل خاص. فالمرأة، التي تمثل ٧٠ إلى ٨٠ في المائة من تعداد صغار المزارعين في العالم، والتي تمثل في بعض المناطق ما يصل إلى ٧٠ في المائة من العمالة الزراعية وتنتج أكثر من ٩٠ في المائة من المواد الغذائية^(٤٧)، كثيرا ما تكون أول من يفقد سبب رزقه في المجتمعات المحلية المتضررة وآخر من يعثر على وظيفة في القطاعات الرسمية.

٦٥ - وقد يتسبب تحرير التجارة في فقدان كم هائل من الوظائف مع تآكل الأسواق المحلية من جراء سيل السلع المستوردة. ويتسبب الدمار الذي يلحق بالصناعات والزراعات ذات

(٤٥) Oakland Institute, "Dealing with disclosure: Improving transparency in decision-making over large-scale land acquisitions, allocations and investments, April 2012.

(٤٦) انظر الوثيقة A/HRC/13/33/Add.2 للاطلاع على مناقشة حول الاستحواذ على الأراضي واستئجارها بمساحات كبيرة.

(٤٧) انظر هيئة الأمم المتحدة (http://www.unifem.org/gender_issues/women_poverty_economics).

التوجه المحلي في فقدان أسباب الرزق وفرص العمل في الصناعات التقليدية على نطاق واسع، ويؤثر سلباً على العاملات والمزارعات من الإناث. ولما كانت المرأة أول من يفقد عمله وأسباب رزقه، فإنها تلجأ إلى العمل غير الرسمي أو المنزلي حيث تعاني ظروف عمل سيئة، وتعرض للاستغلال، بل وللاتهاك الجنسي.

٦٦ - وفي العديد من البلدان المدينة، فُرضت إصلاحات إدارية وتشريعية في إطار برامج تحرير التجارة التي تدفع بها المؤسسات المالية الدولية بقصد تسهيل وضع ترتيبات مرنة للعمالة. ولكن كان من المتوقع أن تزيد هذه الإصلاحات من الكفاءة الاقتصادية وتجتذب الشركات عبر الوطنية، فإن إزالة الضوابط التنظيمية على هذا النحو يخفف من معايير العمالة، مع التأثير سلباً بشكل خاص على ظروف عمل المرأة^(٣٣). فبلا تعليم رسمي أو مهارات قابلة للتسويق، يُترك الكثير من النساء عرضة لخطر الانتهاك الجنسي والاتجار بهن، بما ينطوي عليه هذا من تعرضٍ للأمراض المنقولة جنسياً.

٦٧ - وفي حالات البطالة والعسر الاقتصادي المتنامين، لجأت النساء إلى العمل في القطاع المنزلي والقطاعات التصديرية. وفي العديد من الاقتصادات النامية والناشئة، تشكل النساء ٦٠ إلى ٨٠ في المائة من عمالة قطاع الصناعة التحويلية^(٤٧)، ولا سيما في مناطق تجهيز الصادرات وسلاسل التوريد العالمية، وهي صناعات تنسم في كثير من الأحيان بالعقود غير المنضبطة، وظروف العمل المتدنية، وساعات العمل الطويلة، وغياب الاستحقاقات الاجتماعية وبدلات البطالة. ففي مناطق تجهيز الصادرات يعمل الأفراد لساعات أطول بـ ٢٥ في المائة من نظرائهم في المجالات الأخرى، ويقل أجر المرأة عن أجر الرجل بـ ٢٠ إلى ٥٠ في المائة^(٤٨). وتجبر النساء على التنازل عن أجر العمل الإضافي والإجازات المرضية، وعلى تقبل الأوضاع الصحية المتدهورة وسوء المعاملة والتحرش.

٦٨ - وإلى جانب فقدان أسباب الرزق، تواجه المرأة خطر زيادة عبء الرعاية الملقى على عاتقها، وإكراهها على البغاء والاتجار بها، وتعرضها للاغتصاب أو الأمراض المنقولة جنسياً، وذلك بسبب نشوء صناعات (من قبيل الصناعات الاستخراجية) في مواقع مجتمعاتها المحلية نتيجة لسياسات تشجيع الاستثمار المعتمدة في سياق تحرير التجارة.

٦٩ - وبسبب زيادة البطالة والفقر، زادت أعداد المهاجرين فيما بين البلدان وداخل البلد الواحد. وبانت الهجرة النمطية أميل إلى أن تكون غير موثقة، وزادت نسب الإناث في

(٤٨) معلومات مستمدة من مجموعة مواد صحفية من إصدارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) "Gender and Trade in the Multilateral Trading System", (http://www.unctadxi.org/templates/Page_509.aspx).
Geneva Women in International Trade (2004).

صفوف المهاجرين. وأصبح العديد من البلدان المدينة يصدر من العملات الإناث أكثر مما يستورد. وتجد النساء الأصغر سناً، اللاتي يشكن قسماً كبيراً من العمالة المهاجرة، وظائف في القطاعات المنزلي والتصديري والسياحي في بلدان المقصد. وعندما تكون المرأة المهاجرة غير موثقة وغير مشمولة بتدابير حماية المهاجرين، فإنها تكون أكثر عرضة للاستغلال والعنف والاتجار بها. وفي بعض البلدان، تشكل النساء ٨٠ في المائة من تعداد المهاجرين، ويعمل أغلبهن كخدم في المنازل^(٤٩). وعلاوة على ذلك، فإنه وفقاً لإحدى المنظمات غير الحكومية، أصبح تصدير العمالة الصناعة الرئيسية في بعض دول شرق آسيا المتضررة من برامج التكيف الهيكلي، وأكبر مصدر تحصل منه على النقد الأجنبي اللازم لخدمة الديون.

٧٠ - أمّا بالنسبة إلى نساء الشعوب الأصلية، فقد عرضهن تحرير التجارة لعدد من المشاكل، ومنها: (أ) نزوحهن من أراضيهم ومن ثم دمار اقتصادات الشعوب الأصلية؛ (ب) وفقدانهم لأسباب الرزق، والموارد الطبيعية، ونباتات وبذور الشعوب الأصلية، بما يستتبعه ذلك من فقدان للمعارف التقليدية؛ (ج) وفقدان الدخل بسبب إحلال البضائع المصنعة محل منتجات الحرف اليدوية النسائية وغيرها من المنتجات المحلية التقليدية.

٧١ - وتجدر الإشارة إلى أن إعلان بيجين المتعلق بنساء الشعوب الأصلية لعام ١٩٩٥ ندد بحقيقة أن "إدامة نموذج للتنمية قائم على النمو الاقتصادي وذي منحى تصديري يعتمد على الواردات والإغراق في الاستدانة الخارجية هو السبب الرئيسي لزيادة تعرض نساء الشعوب الأصلية للعنف وللإتجار بهن لأغراض الجنس وللتصدير كعمالة مهاجرة"^(٥٠).

٢ - الأمن الغذائي

٧٢ - في كثير من الأحيان، تسببت إصلاحات تحرير التجارة التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية على البلدان النامية كشرط للحصول على القروض أو الاستفادة من برامج تخفيف أعباء الديون في زيادة اعتماد البلدان النامية على استيراد الأغذية، وجعلت هذه البلدان عرضة للتأثر بتقلب أسعار الغذاء العالمية، ذلك أن سيل الواردات الغذائية الرخيصة يدمر الأسواق المحلية، ويبدد القدرة الإنتاجية للمزارعين الفقراء في الأجل الطويل ويفقدتهم أسباب رزقهم، ومن بين هؤلاء كثير من النساء. فبلا هامش وقائي من الإنتاج المحلي، تكون الأسعار المحلية عرضة للارتفاع مع تقلب الأسعار العالمية. ويتسبب تقليص إعانات دعم الزراعات

(٤٩) معلومات مستمدة من: Asian Domestic Workers' Network, 'Asian Information based on Ip Pui Yu, Asian Domestic Workers' Network, 2010). (<http://en.domesticworkerrights.org/?q=node/3>)

(٥٠) انظر الفقرة ١٤ من إعلان بيجين لنساء الشعوب الأصلية (أيلول/سبتمبر ١٩٩٥) وقد وقّع عليه ١١٨ جماعة من جماعات الشعوب الأصلية من ٢٧ بلداً (www.ipcb.org/resolutions/htmls/olec_beijing.html).

المحلية وإلغاء ترتيبات مراقبة الأسعار في إطار إزالة الضوابط التنظيمية في ارتفاع أسعار المواد الغذائية أكثر وأكثر. وعلاوة على ذلك، فإن تشجيع الصناعات التصديرية لتسهيل سداد الديون يقلل من توافر السلع الضرورية للاستهلاك المحلي. فينتج عن ذلك ارتفاع في الأسعار يقلص القوة الشرائية للأسر المنخفضة الدخل.

٧٣ - وتحمل المرأة جُلّ العبء الناجم عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتنامي انعدام الأمن الغذائي في البلدان النامية. فيما أن معظم ما تنفقه الأسر الفقيرة يذهب إلى الغذاء، وبما أن ارتفاع الأسعار يتركز في بعض الأحيان في الأغذية الأساسية، فإن المرأة تواجه انخفاضاً في الأجر الحقيقي المتاح لتلبية الاحتياجات الضرورية للأسرة. فتضطر المرأة بالتالي إلى مزاولة أنشطة مدرة للدخل لتكملة دخل الأسرة، وإلى تغيير أنماط الاستهلاك المتزلي، فإما تستهلك الأسرة مواد غذائية أرخص ذات قيمة غذائية أقل وإما تتناول عدداً أقل من وجبات الطعام.

٧٤ - ويكون لاستراتيجيات التأقلم التي تتبعها الأسر المنخفضة الدخل المتضررة من الضائقات الاقتصادية واستراتيجيات التكيف، والتي تنطوي في الغالب على خفض كمية الغذاء ونوعيته، تأثير على النساء والفتيات بشكل خاص، وهي تؤثر سلباً على مستويات تغذيتهن. فثمة أدلة على أن النساء هن عادة أول من يضحي بوجبات طعامه في مثل هذه الظروف. وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات وفيات الأمهات والأطفال^(٥١).

٧٥ - وفي الحالات التي تزدهر فيها الصادرات الزراعية، لا تستفيد المرأة إجمالاً، ذلك أن عملها يتركز بشكل رئيسي في إنتاج الغذاء وتربية الماشية - فهي لا تشتغل غالباً بإنتاج المحاصيل النقدية كما هو الحال بالنسبة إلى الرجل. وعلاوة على ذلك، فإن النساء أقل حظاً من حيث فرص الحصول على الائتمانات والتكنولوجيا اللازمة لتحسين الإنتاجية الزراعية. وبالتالي فإن المرأة تجني من الصادرات الزراعية عائدات تقل نسبياً عما يحصل عليه الرجل. وعلاوة على ذلك، فإنه عندما تستزرع الأسر المحاصيل النقدية للتصدير، فإن عملها يدرّ مالا لا طعاماً، وهو أمر لا يفيد إلا في حال إبلاء صاحب القرار في الأسرة (أي الرجل في الغالب) الأولوية لاحتياجات الأسرة الأساسية. ولكن للأسف، ليس هذا هو الحال في جميع الأوقات.

(٥١) انظر الوثيقة المقدّمة من المقرر الخاص المعني بالحقوق في الغذاء إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية، نيويورك: ٢٤-٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. (www2.ohchr.org/English/issues/food/docs/NoteCrisisFinal20062009.pdf).

دال - عدم المشاركة والافتقار إلى فرص الوصول إلى المعلومات

٧٦ - يجري إقصاء النساء بشكل روتيني عن المشاركة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات. وهذا يشمل المشاركة في تصميم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالديون والإصلاح الاقتصادي. ونتيجة لذلك، فإن قروض ومشروعات المؤسسات المالية الدولية، وكذلك الاستراتيجيات الوطنية للتعامل مع أزمات الديون، كثيرا ما تُغفل مراعاة المنظور الجنساني. ولهذا تأثير سلبي على المرأة، حيث تُغفل السياسات مراعاة وضعها الخاص واحتياجاتها بشكل ملائم. ونتيجة لذلك، تواجه المرأة عقبات أكبر في الاستفادة من الفرص والموارد وفي المطالبة بحقوقها الأساسية، ويزداد انعدام المساواة بين الجنسين عمقا.

هاء - الفقر وعدم المساواة بين الجنسين

٧٧ - في كل ١٠ من فقراء العالم، هناك حوالي ست نساء، كما تمثل النساء ثلثي تعداد الأميين في العالم^(٥٢). وعلى الصعيد العالمي، تزيد احتمالات أن يكون الشخص فقيرا ومحروما وعرضة لخطر الجوع إذا كان امرأة، وذلك بسبب التمييز المنهجي الذي تواجهه المرأة في التوظيف والتعليم والرعاية الصحية وفرص حيازة الممتلكات، إلى جانب إقصائها بشكل روتيني عن عمليات اتخاذ القرار ونقص تمثيلها في الحكومات على جميع المستويات.

٧٨ - وثمة ارتباط مباشر بين زيادة الفقر في صفوف النساء وبين انعدام الفرص الاقتصادية والموارد والتعليم وخدمات الدعم. فعندما تتركس الحكومات أجزاء كبيرة من الإيرادات الوطنية لتسديد الديون وتفرض تدابير تقشفية صارمة، تصبح الخدمات والفرص اللازمة للارتقاء بوضع المرأة في مجتمعها، هي نفسها، غير متاحة. وبالإضافة إلى ذلك، فكما نوقش أعلاه، زادت المشروعات السياسية من عبء العمل غير المدفوع الأجر الملقى على عاتق المرأة، وزادت من عملها غير الرسمي، وقُلصت فرصها في العمل والمشاركة في الحياة العامة، وأثرت على فرص حصولها على خدمات الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات الضرورية، وزادت من محدودية فرصها في الحصول على الائتمان والأصول الإنتاجية. وتتسبب المصاعب المفرطة التي تعاني منها المرأة نتيجة لإعادة الهيكلة الاقتصادية في زيادة فقر الإناث أكثر وأكثر، وترسخ عدم المساواة بين الجنسين داخل الأسرة وفي المجتمع ككل.

(٥٢) انظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة (http://www.unifem.org/gender_issues/women_poverty_economics). انظر أيضا United Nations Development Programme (UNDP), Fast Facts, Gender Equality and UNDP, July 2011.

رابعاً - تأثير إلغاء الديون

٧٩ - أدى إلغاء الديون في إطار الآليات الدولية لتخفيف أعباء الديون إلى انخفاض الحجم النسبي للديون في ماليات العديد من البلدان الفقيرة وإلى زيادة الإنفاق العام. ووفقاً للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فإن حزم تخفيف أعباء الديون المقدمة في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون قد خففت كثيراً من أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتسببت في زيادة الإنفاق على الحدّ من الفقر في ٣٦ من بلدان ما بعد نقطة اتخاذ القرار بواقع أكثر من ثلاث نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، في المتوسط، بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٠، بينما انخفضت مدفوعات خدمة الدين بقدر أقل بقليل^(٥٣). وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن ما تسدده البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من مدفوعات خدمة الديون قد انخفض من أكثر من ٤ في المائة من الدخل القومي في عام ٢٠٠٠ إلى ١ في المائة في عام ٢٠٠٩، وازداد الإنفاق على الحدّ من الفقر من ٧ في المائة من الدخل القومي في عام ٢٠٠٠ إلى ٩ في المائة في عام ٢٠٠٩^(٥٣).

٨٠ - وفي الحالات التي تم فيها إلغاء الديون، تمكنت البلدان من زيادة الاستثمار في الخدمات العامة، كالرعاية الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي، وإلغاء الرسوم التي سبق أن فرضت على المستفيدين من بعض هذه الخدمات في إطار التدابير التقشفية التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية (كرسوم الرعاية الصحية والتعليم الابتدائي)، وبالتالي تعزيز التمتع بالحق في الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي. فعلى سبيل المثال، تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الإنفاق على الرعاية الصحية في البلدان الـ ٣٢ التي بلغت نقطة الإنجاز من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون قد زاد من ٥,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ إلى ٦,٦ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩. وفي مجال التعليم العام، خُفّضت الرسوم، فارتفعت معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية من ٥٩ في المائة من الأطفال في أوائل/منتصف تسعينيات القرن العشرين إلى ٨٣ في المائة في عام ٢٠١٠ في البلدان الـ ١٩ التي تتوافر عنها بيانات من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي بلغت نقطة الإنجاز.

(٥٣) انظر IDA and IMF, "The Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative and the Multilateral Debt Relief Initiative (MDRI): Status of Implementation and Proposals for the Future of the HIPC Initiative",

8 November 2011

٨١ - وساعد إلغاء الديون أعدادا أكبر من النساء والفتيات على الحصول على الخدمات الأساسية. فعلى سبيل المثال، في البلدان الـ ٣٢ التي أُنجزت عملية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ارتفعت نسب البنات إلى البنين في المدارس الابتدائية من ٨ بنات لكل ١٠ بنين في عام ٢٠٠٠ إلى ٩,٥ بنات في عام ٢٠١٠^(٥٤). وفي أوغندا، على سبيل المثال، أتاحت سياسات تخفيف أعباء الديون المجال للحكومة لإلغاء رسوم المدارس الابتدائية، مما أدى إلى زيادة أعداد الأطفال المتحقين بالمدارس.

٨٢ - وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات وموريتانيا، زادت نسب الولادات التي تمت بإشراف مهني من ٤٠ في المائة إلى ٧٠ و ٦٠ في المائة بعد توجيه الأموال التي توافرت بسبب تخفيف أعباء الديون إلى قطاع الرعاية الصحية. وفي بنن ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وجمهورية تنزانيا المتحدة وسان تومي وبرينسيبي، وُظفت الوفورات الناتجة عن تخفيف أعباء الديون في تمويل مشاريع تثقيف الأمهات بخصوص التغذية وتنظيم الأسرة. وبالمثل، توظف بنن والنيجر الأموال المتأتية من إلغاء الديون في زيادة توفير المياه. واستفاد النساء والفتيات من هذا، ذلك أن الأنثى هي المسؤولة عادة عن جلب المياه^(٥٥).

٨٣ - وفي ظل اعتماد المرأة على الخدمات الحكومية، تحمل هذه الأرقام دلالة على أن هناك مجالا لأن يساعد إلغاء الديون وحسن استخدام الوفورات الناتجة عنه على تمكين المرأة وإعمال حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٨٤ - غير أنه من المهم التأكيد على أن تخفيف أعباء الديون لم يقلل بوجه عام من ضعف البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وأن الكثير من هذه البلدان ما زال معتمدا بشدة على الاقتراض من الخارج وعلى الاستثمار الأجنبي. وتبين من تقييم أجراه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مؤخرا لـ ٦٨ من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل أن هناك خمسا من هذه البلدان توقّف كل منها عن سداد أقساط بعض ديونه على الأقل، و ١٥ بلدا يواجه خطرا شديدا من احتمالات ألا يتمكن من سداد ديونه، و ٢٣ بلدا يواجه الخطر نفسه بدرجة متوسطة، و ٢٥ بلدا يواجهه بدرجة منخفضة.

(٥٤) استُمدت الإحصاءات من Tim Jones, "The state of debt: putting an end to 30 years of crisis" (Jubilee Debt Campaign, 2012), p. 19. وتم حساب الإحصاءات بالاستعانة بالبيانات الواردة في تحليلات القدرة على تحمل الديون التي أجراها البنك الدولي ضمن تقرير "تمويل التنمية العالمية" والتي أجراها صندوق النقد الدولي. وانظر أيضا IDA and IMF, "HIPC Initiative and MDRI initiative: Status of implementation and proposals for the future of the HIPC Initiative", 8 November 2011.

(٥٥) انظر Debt Campaign, "Debt and women" (Briefing/07).

٨٥ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك كثيرا من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل التي لم تستوف معايير التأهل لتخفيف أعباء الديون ولكن كاهلها يظل مثقلا بأعباء ديون هائلة^(٥٦). وفي رأي الخبير المستقل، سيشكل إلغاء الديون غير المقدر على سدادها مساعدة للبلدان الفقيرة على تحرير بعض الموارد لاستخدامها في الاستثمار الاجتماعي على سبيل الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق المرأة.

٨٦ - وكذلك يرى الخبير المستقل أن إلغاء الديون لن يكفي وحده لوضع البلدان على طريق التنمية المستدامة. فيلزم أن توظف البلدان ما لديها بالفعل من موارد. وهذا يستلزم تعبئة الموارد المحلية من خلال تحصيل الإيرادات الضريبية (بما في ذلك الإعفاءات الضريبية التي تستفيد بها الشركات عبر الوطنية) والعمل على ضمان استثمار رأس المال المحلي داخل البلد. وكما لاحظت حملة اليوبيل للديون (Jubilee Debt Campaign)، يعدّ رصد التدفقات الرأسمالية وإخضاعها للضوابط التنظيمية من الأدوات الهامة لتمكين البلدان من توظيف مواردها^(٥٧). وهذا يستلزم تعاوننا دوليا على معالجة مسألة تجنّب الضرائب ومكافحة ظاهرتي التهرب الضريبي وهروب رؤوس الأموال بصورة غير مشروعة.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٨٧ - إن المشروطيات السياسية التي ترهن بها المؤسسات المالية الدولية تقديم القروض وحزم تخفيف أعباء الديون تؤثر على نحو غير متناسب في فرص المرأة في الحصول على الموارد والخدمات، فتنقص بالتالي من تمتعها بحقوقها. وأسهمت المشروطيات كذلك في تأنيث الفقر وتعميق عدم المساواة بين الجنسين. وفي ظل عدم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في تصميم وتنفيذ استراتيجيات الاستدانة وتخفيف أعباء الديون، يكون من غير المرجح أن تُحدث الجهود الرامية إلى خفض وإدارة الدين الخارجي أثرا يُعتدّ به على صعيد الحد من الفقر وتعزيز المساواة بين الجنسين.

٨٨ - ولضمان ألا تكون الإصلاحات المتصلة بالديون والتكشف وسائر الإصلاحات الاقتصادية ذات الصلة عاملا ينتقص من تمتع المرأة بحقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يوصي الخبير المستقل بما يلي:

(٥٦) على سبيل المثال، ما زال كل من سري لانكا والسلفادور والفلبين وكينيا ينفق ربع إيراداته الحكومية على سداد الديون الخارجية.

(٥٧) انظر Tim Jones, "The state of debt: Putting an end to 30 years of crisis" (Jubilee Debt Campaign, 2012).

(أ) ينبغي أن تفي الدول بالتزاماتها المتعلقة بحقوق المرأة وأن تضمن ألا تكون الاتفاقات المتعلقة بالقروض والديون وتخفيف أعباء الديون عاملاً ينتقص من تمتع المرأة بحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تنشئ الدول وسائل فعالة للانتصاف من الانتهاكات الناجمة عن تنفيذ تلك الاتفاقات أو المتصلة به؛

(ب) ينبغي أن تراعي الدول في تصميم سياسات الاقتصاد الكلي تعزيز التمكين الاقتصادي للجميع وعدم التأثير سلباً على أعمال حقوق المرأة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تقوم الدول بتعميم مراعاة المنظورات الجنسانية فيما يتصل بالديون من سياسات اقتصادية وإصلاحات قانونية وسياسات لزيادة الإيرادات واستراتيجيات للحد من الفقر؛

(ج) لكي تفي الدول بما عليها من التزامات بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من المعاهدات الدولية التي تحظر التمييز وتكفل المساواة، يجب عليها أن تعتمد استراتيجيات بخصوص الميزنة المراعية للمنظور الجنساني لضمان معالجة أوجه انعدام المساواة في السياسات والخطط والبرامج والميزانيات، بما فيها تلك المتعلقة بالديون الخارجية، وتعديل هذه الأمور عند الاقتضاء. فالميزنة المراعية للمنظور الجنساني تشكل تطبيقاً عملياً لتعميم مراعاة المنظور الجنساني قد يمكن الحكومات من التوظيف الأمثل للموارد الشحيحة ومن تحسين فعالية سياساتها المالية؛

(د) ينبغي أن تشجع الدول مشاركة المرأة بشكل متكافئ ونشط في عمليات التخطيط الإنمائي وصنع القرارات المتعلقة بإدارة الديون، إلى جانب تمثيلها في المؤسسات العامة ذات الصلة؛

(هـ) ينبغي أن تعتمد المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات الخاصة تدابير الضمانات الخاصة بحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة، وأن تقيّد بهذه التدابير؛

(و) ينبغي أن تشجع الدول سيطرة المرأة بصورة متكافئة على الأراضي والموارد الطبيعية والممتلكات من خلال اعتماد إصلاحات تشريعية، كالإصلاح الزراعي، وتشجيع تغيير الممارسات الاجتماعية التمييزية؛

(ز) لكي تحسّن الدول من أوضاع المرأة الريفية، ينبغي أن تقوم بخلق الفرص لتمكينها اقتصادياً، والقضاء على المشروطيات الضارة التي تقوّض الأسواق المحلية، وتحسين قدرة المرأة على تسويق إنتاجها، واتخاذ التدابير القانونية والإدارية اللازمة لضمان

حيازة المرأة للممتلكات وإتاحة الفرص لحصولها على الائتمان والمعلومات والتكنولوجيات؛

(ح) ينبغي أن تدرك الدول ما للتقشف من أثر تراكمي على حقوق المرأة، وأن تتخذ خطوات لمعالجة الأضرار الناتجة عنه. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تنتبه الدول للجانب الجنساني للآثار المترتبة على تخفيض الخدمات العامة واستحقاقات الضمان الاجتماعي ومرافق رعاية الطفل وأعداد الموظفين العاملين، وأن تولي اهتماما لمستويات البطالة في صفوف النساء، وأن تتخذ تدابير لمنع تزايد فقر المرأة^(٥٨). وعند الاقتضاء، ينبغي أن تعتمد الدول تدابير خاصة مؤقتة لتعجيل بتمتع المرأة على نحو متكافئ بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(ط) ينبغي أن تكفّ المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الجهات المقرضة عن ربط تقديم القروض والمنح وحزم تخفيف أعباء الديون بإجراء الإصلاحات السياسية الضارة التي تقوض عمليات التحوّل الديمقراطي في البلدان المقترضة، وتحدّ من فرص حصول المرأة على الموارد والخدمات، وتعمّق عدم المساواة، وتسهم في تأنيث الفقر. فالأحرى بها أن تتخذ تدابير رامية إلى زيادة الإيرادات العامة من خلال فرض الضرائب على الشرائح الأعلى دخلا وتعزيز تحصيل الضرائب ومكافحة التهرب الضريبي.

(٥٨) انظر الفقرة ١٤ من مرفق الوثيقة A/HRC/20/23 و Corr.1.